الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

حزب الحكومة.. (يدلع نفسه)

حسين عبدالرازق
القاهرة

أعلن (الحزب الوطني الديمقراطي) نتائج ـ أو بعض نتائج ـ استطلاع الرأي الذي أجراه الحزب علي عينة من ٢٤٠٠ أسرة (الدخل الشهري لكل منها ٨٥٣ جنيها) وتضمن ٣٦ سؤالا تتناول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في محاولة لمعرفة موقف الرأي العام (حول توجهات السياسة العامة) للحكم القائم والذي يحتكره الحزب الوطني منذ ٣٣ عاما مع بدء التعددية الحزبية المقيدة، وأشرف على إجراء الاستطلاع كل من د.محمد كمال عضو لجنة السياسات وهيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ود.عالية المهدي عضوة لجنة السياسات وعميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وهذا الاستطلاع هو الاستطلاع السنوي الخامس الذي يجريه الحزب الحاكم منذ عام ٢٠٠٣ عشية انعقاد مؤتمره السنوي الذي يعقد عادة في سبتمبر / أيلول كل عام، وسيعقد هذا العام، المؤتمر السنوي الثامن. خلال شهر نوفمبر /تشرين الثاني المقبل.

وقد حاولت الحصول على المعلومات الأساسية الخاصة بهذا الاستطلاع بما في ذلك كيفية تصميم استمارة الاستطلاع والجهة التي قامت بذلك ونصوص الاسئلة الواردة في الاستمارة وكيفية اختيار الباحثين وتحديد العينة التي يتم استطلاع رأيها، والنتائج الكاملة للاستطلاع وللأسف لم أجد على موقع الحزب الوطني الديمقراطي على الانترنت أي شيء يتعلق بهذا الاستطلاع إلاخبرا صغيرا تحت عنوان "اهتمام إعلامي واسع باستطلاع الرأي في المجلس الأعلى للسياسات الاختلاف في الرأي دليل على حيوية الحوار داخل المجلس"، ولم يكن أمامي للتعامل مع هذا الموضوع إلا اللجوء إلى ما نشر في الصحف القومية والخاصة وبعض الصحف الأجنبية مثل الملحق الخاص بمصر «Daily Neues» الذي يصدر مع صحيفة "الهيرالد تريبون" الأمريكية.

وأهم النتائج ـ والملاحظات ـ الواردة في هذه الصحافة، ارتفاع نسبة المتفائلين بمستقبل مصر من ٤١٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٦٤٪ عام ٢٠٠٩ طبقا لاستطلاع الحزب وارتفاع نسبة المتفائلين بمستقبل المواطن وأسرته من ٤٣٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٦٦٪ عام ٢٠٠٩، وإشادة ٧٩٪ من المشاركين في الاستطلاع بتوفير المياه الصالحة للشرب و٧٧٪ بتوفير الرعاية الصحية و٦٥٪ بتوفير رغيف العيش المدعوم، وأن ٧١٪ راضون عن أداء الحكومة منهم ٣٩٪ راضون تماما و٣٢٪ راضون إلى حد ما وأن ٥٢٪ يثقون في الحزب الوطني وأن الاستجابة للحزب الوطني ارتفعت من ٥١٪ عام ٢٠٠٨ الى ٥٨٪ عام ٢٠٠٩.

وبصرف النظر عن استحالة القبول بصحة هذه النتائج وموضوعيتها في ظل أحوال الوطن ومشاكله وأزماته التي نعيشها منذ اغتصاب الحزب الوطني للسلطة عام ١٩٧٦ والتي وصلت ذروتها في السنوات الأخيرة، والحقائق الصادمة التي كشفت عنها تقارير التنمية البشرية والدراسات العلمية الجادة المصرية والدولية، والتي تؤكد تدني مستوى معيشة الطبقات الشعبية والفئات الوسطى وارتفاع نسب الفقر ونسب وحجم البطالة خاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة وشيوع الفساد، والارتفاع الفلكي في أسعار السلع والخدمات الاساسية، واحتكار حزب واحد للسلطة واستحالة تداول السلطة سلمياً عبر صندوق الانتخاب لاحتراف الحكم تزوير الانتخابات والاستفتاءات العامة.. إلا أن القضية الجوهرية أن هذا الاستطلاع يفتقر لأهم شروط الموضوعية والثقة.

فلكي يحظى أي استطلاع بالمصداقية لدى الرأي العام والثقة في نتائجه، لابد من تمتع الجهة التي تتولى إجراءه، بدءاً من تصميم وصياغة استمارة الاستطلاع وتحديد شروط وكيفية اختيار العينة واختيار الباحثين وصولا الى إعلان النتائج وتحليلها، بالاستقلال التام عن الجهة التي يدور الاستطلاع بشأنها وبدلا من لجوء الحزب الوطني الحاكم إلى جهة متخصصة في استطلاعات الرأي العام وتتمتع بالكفاءة في هذا المجال وبعيدة عن هيمنة الحكم والحزب وتعمل بصورة مستقلة، اختار ان يجري بنفسه هذا الاستطلاع ويعلن نتائجه ويتولى هو تحليلها، وعهد إلى اثنين من قادة أمانة لجنة السياسات بالحزب بالإشراف على هذا الاستطلاع، ليفتقد بالتالي أي مصداقية أو موضوعية، ولا يتحقق الهدف المفترض منه، وهو معرفة موقف الرأي العام من سياسات الحزب والحكم لقد اختار الحزب أسلوب "كله يدلع نفسه" بدلاً من محاولة البحث عن الحقيقة حتى ولو كانت مرة، فمعرفة الحقيقة هي الخطوة الأولى للإصلاح.. ذلك إذا كانت هنا أصلا رغبة في الإصلاح، ولا تزال هناك مساحة زمنية متاحة لمثل هذا الإصلاح.

أفعال فاضحة

فريدة النقاش
القاهرة

"لن أقبل عفواً رئاسياً إلا إذا تزامن مع إلغاء القوانين المهنية للمرأة"

هكذا قالت الصحفية السودانية لبني أحمد حسين التي تواجه عقوبة الجلد بسبب ارتدائها بنطلونا اعتبره قائد الشرطة الذي ألقي القبض عليها أنه يقع تحت بند "أفعال فاضحة" وقدمها للمحاكمة طبقا لقوانين يسمونها قوانين الشريعة، وقد بدأت وقائع محاكمتها فعلا قبل أيام في الخرطوم وسط اهتمام إعلامي واحتشاد حقوقي ونسائي كبير.

وحين ألقي القبض على "لبنى" لم تكن وحدها وإنما كانت معها فتيات أخريات، لكن قضيتها هي اشتهرت لأنها صحفية، وقد رفضت "لبنى" أن تتلقي هي وحدها معاملة مميزة مثل الخروج من القضية بعفو رئاسي، بل أصرت على ضرورة إلغاء المادة ٢٥١ من قانون العقوبات السوداني التي تتحدث عن "أفعال فاضحة" مع مواد أخرى تهين النساء وتحط من كرامتهن. وبمقتضى هذا القانون تم جلد عشرات الآلاف من الفتيات من قبل ولم يسمع بهن أحد كما أن هناك استهدافا لكل النساء السودانيات طبقا لهذه القوانين التي تنتمي للعصور الوسطى.

ويستحق الموقف الشجاع الذي اتخذته الصحفية صاحبة عمود "كلام رجال" كل مساندة وتضامن، بعد أن اختارت أن تتجاوز عن سلامتها الشخصية لتحول المسألة إلى قضية رأي عام، قررت هي أن تطرح عليه مسألة وضع المرأة ومكانتها في ظل القوانين التي يسميها حزب المؤتمر الحاكم "قوانين إسلامية". وكانت هذه القوانين التي صدرت في ظل الدكتاتور الراحل «جعفر النميري» وحملت عنوان "قوانين الشريعة الإسلامية" قد تسببت في مآس كثيرة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، خاصة بعد الانقلاب الذي جاء إلى الحكم بحزب المؤتمر الوطني متحالفا مع حسن الترابي وحزبه، وأدت إلى تعطيل النمو الديمقراطي الذي حمل طابعا شعبيا اجتماعيا عميقا لانتفاضة الشعب السوداني الباسلة عام ٥٨٩١، وقد أفضت هذه الانتفاضة للإطاحة بالدكتاتورية، ولكن أسبابا انتهازية وعملية حالت دون الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في ذلك الحين برئاسة "الصادق المهدي" وبين إلغاء هذه القوانين السيئة السمعة، والتي طالما أعلن "المهدي" نفسه أنه لا يوافق عليها.

وأصبحت هذه القوانين هي السلاح الرئيسي الذي أشهره النظام القمعي الفاسد للجبهة القومية في وجه كل القوى الديمقراطية في البلاد حين بادر إلى حل النقابات والاتحادات الطلابية وملاحقة الأحزاب ودفعها للعمل السري. وكعادة كل النظم والمنظومات التي تحول الدين إلى سياسة وتدعو لإنشاء دولة دينية، وبعضها يحمل السلاح الآن داعيا لمثل هذه الدولة، كعادتها جميعا فإن محاصرة النساء وملاحقتهن وقمعهن هو أحد الأسس الراسخة للعالم الذي يسعون إلى فرضه من "طالبان" إلى الجماعة الإسلامية في الجزائر.

كذلك تراهن هذه النظم على غياب وعي الجماهير وتفرض عليها حالة ظلامية تطمس بها معالم الصراع الطبقي والعلاقات الاجتماعية، وتحول هذا الصراع إلى مسارات أخرى بعيدة عن هذا الجذر الأصلي لكل صراع. وفي السودان حيث المجتمع المتعدد الأعراق واللغات والديانات والثقافات، وبعد قمع السياسة ووأد الحوار أخذ هؤلاء الذين نصبوا من أنفسهم حراسا للسماء، والذين سرعان ما انشقوا هم أنفسهم وتبادلوا الاتهامات أخذوا يغرقون المجتمع السوداني في قضايا التدين الشكلي. وليست حالة "لبنى" إلا نموذجا للبشاعة والتخلف الفاضح، ويسعى القائمون على الأمر الآن إلى إخفاء عجزهم الكامل عن التوصل لحلول عقلانية للقضايا الكبرى التي تواجه السودان من التفكك القومي للبؤس الاجتماعي للحريات الديمقراطية بعد أن لم يبق لهم سوى القمع الصريح الذي يلبسونه رداء دينيا، ويحاولون عبره التغطية على الفساد الشامل. وما لا يعرفونه هو أن السودان تغير وأن الثمن الباهظ الذي دفعته القوى الديمقراطية مما فيها الحركة النسائية التحررية التي واصلت العمل في أحلك الظروف وساندها شيخ جليل هو "محمد محمود طه" الذي أعدمه نظام النميري الديكتاتوري لأنه قدم قراءات متقدمة وإنسانية للشريعة الإسلامية أن هذا الثمن قد أثمر ولم تضع جهود المناضلين على كل المستويات السياسية والثقافية والنسوية هباء. وها هو رأي عام سوداني قوي يهب لمساندة لبنى وزميلاتها وهو يرفع في وجه القمع راية الحريات الديمقراطية وحركة حقوق الإنسان التي طالما نادت بإلغاء العقوبات البدنية التي تشكل سبة في جبين البشرية وهي تسعى للتحرر من كل أشكال العبودية والإذلال، والعقوبات البدنية هي مظهر أخير لها. وليست "الأفعال الفاضحة" هي ما فعلته لبنى، أو الصحفيون الذين جرى قتل بعضهم أو إغلاق صحفهم أو حبسهم لأنهم دافعوا عن الحريات، أو النقابيون والحزبيون الذين كافحوا باستماتة من أجل حماية منظماتهم من البطش وإنما هي أفعال النظام الحاكم الآن في السودان الذي فقد كل مشروعية منذ زمن طويل وبقي أن يرحل.

الإرهاب يطلّ برأسه مجدداً من النافذة الاندونيسية

د. عبد الله المدني
البحرين

حذر المعهد الاستراتيجي للسياسات الاستراتيجية، في تقرير أعده في منتصف يوليو/تموز الماضي، من احتمالات عودة ما يعرف بالجماعة الإسلامية الاندونيسية إلى القيام بعمليات إرهابية واسعة في الأرخبيل الاندونيسي ضد المصالح الغربية، وذلك كنوع من البرهنة على أنها لا تزال موجودة على الساحة وتستطيع الإيذاء، من بعدما أشيع أن توقفها عن الأعمال الإجرامية منذ أربع سنوات (أي منذ وصول الرئيس الاندونيسي الحالي سوسيلو بامبانغ يودويونو إلى سدة الحكم في عام ٢٠٠٤) دليل على نجاح جاكرتا في استئصالها وتحجيم قوتها.

بدلا من ذلك إلى المرشح الرئاسي الفاشل وصهر سوهارتو السابق والقائد الأسبق لقوات "كوستارد" الأمنية الجنرال المتقاعد "بوروبو سوبيانتو" الذي كثيرا ما أطلق عليه لقب "بينوشيه اندونيسيا" كناية عن جرائمه في القتل والتعذيب والخطف والاغتصاب وتدبير المكائد في تيمور الشرقية وغيرها أثناء سنوات حكم حماه (الديكتاتور سوهارتو). غير أن مراقبين آخرين ومعهم أجهزة الأمن الاندونيسية ردوا على تلك النظرية بالقول أن من يقف وراء انفجارات ١٧ يوليو/تموز/٢٠٠٩ ليس سوى فريق منشق عن الجماعة الإسلامية يقوده الإرهابي المعروف والمطلوب للعدالة "نور الدين محمد توب" المولود في ماليزيا والذي عرف في أوساط المخابرات الدولية والإقليمية بمهارته في صنع وزرع المتفجرات وبحيله في التخفي والهرب وبذكائه في تجنيد الأتباع للقيام بأعمال انتحارية عن طريق غسل أدمغتهم بآيات وأحاديث دينية – بعيدة عن سياقها العام – من تلك التي تعلمها أثناء ملازمته لقادة الجماعة الإسلامية الكبار مثل أبو بكر باعاشير وعبد الله سنغكر.

والمعروف أن العديد من الهجمات الإرهابية التي حدثت خلال السنوات الماضية على الساحة الاندونيسية ينسب إلى هذا الرجل – الذي تمكن من الفرار إلى اندونيسيا بعد مداهمة قوات الأمن الماليزية لأوكار المتشددين الإسلاميين في أعقاب هجمات ١١/سبتمبر/أيلول/٢٠٠١ – بما في ذلك مجزرة بالي في عام ٢٠٠٢ التي حصدت أرواح ٢٠٢ ما بين سائح أجنبي ومواطن اندونيسي وجرحت أكثر من ٢٠٠ شخص مثلهم، وتفجير فندق ماريوت جاكرتا في عام ٢٠٠٣ الذي قتل فيه ١٢ شخصاً كان بينهم ثمانية مواطنين مسلمين، وجرح ١٥٠ شخصا كانت غالبيتهم العظمى من الاندونيسيين، وتفجير السفارة الاسترالية في جاكرتا في عام ٢٠٠٤ ، علاوة على انفجار بالي الثاني في عام ٢٠٠٥.

أما الأدلة التي ساقتها أجهزة الأمن الاندونيسية للربط ما بين توب وعملية ١٧/ يوليو/تموز فهي أن التحقيقات والتحريات أظهرت تطابقا تاما ما بين المتفجرات التي استخدمت في عملتي فندقي ماريوت والريتز كارلتون والمتفجرات التي عثرت عليها أجهزة الأمن مخبأة في مدرسة في وسط جاوة أثناء غارة فجائية غير معلنة قامت بها الأخيرة ضد المدرسة بعد ورود أنباء عن وجود توب فيها، كما أظهرت تطابقا تاما ما بين تلك المتفجرات والمتفجرات التي استخدمت في عملية جزيرة بالي في عام ٢٠٠٢ التي اتهم توب وآخرون من عناصر الجماعة الإسلامية بالتخطيط لها. وما يجدر بنا ذكره في هذا السياق أن أحد أكبر إنجازات يودويونو خلال فترة رئاسته الأولى من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩ هو نجاحه في كسر شوكة المتطرفين الإسلاميين سواء عن طريق اعتقال العديد من رموز الجماعة الإسلامية الخطيرة، أو قتل آخرين وهم على وشك تنفيذ أعمال إرهابية على نحو ما حدث في سومطرة في عام ٢٠٠٨ حينما كان نفر من هؤلاء يستهدفون مقهى يرتاده سياح غربيون.

وما تجدر الإشارة إليه أيضا هو أن يودويونو ما كان لينجح في هذا المجال لولا انه اعتمد سياسات وتكتيكات جديدة منها الاعتماد على الشرطة بدلا من الجيش وتأسيس شبكات مخابراتية على مستوى القرى والبلدات والجزر النائية، وإعادة تأهيل وتوظيف عناصر الميليشيات السابقة ودمجهم في المجتمع مع منحهم فرصا للمشاركة السياسية أو العمل ضمن أطر منظمات المجتمع المدني.

ولعله من نافلة القول أن تلك الإجراءات كان لها صدى طيب لدى حكومات الولايات المتحدة واستراليا ودول الاتحاد الأوروبي التي سارعت إلى تقديم المزيد من المساعدات في صورة الأموال والتقنيات الحديثة وبرامج التدريب والتسلح، وطبقا لأحد المراقبين الغربيين، فان إجراءات يودويونو معطوفة على أمور أخرى ساهمت في حدوث انشقاقات في شبكات الجماعة الإسلامية الاندونيسية وتحولها إلى ٣ فرق أو أكثر: أبرزها فريق ضاق ذرعا بالانتكاسات المتتالية للجماعة ففضل لدواعي مصلحية مغازلة السلطة والتعاون معها، وفريق لم يقرر بعد ما يفعل، أي أنه متردد وفي حالة ترقب لحدوث مفاجآت كظهور شخصية تستطيع إعادة تنظيم وهيكلة الجماعة، ويقال أن هذا الفريق يقوده المدعو "أبو رشدان" معلم الدين الاندونيسي الذي كان قد حكم عليه في عام ٢٠٠٤ بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف بسبب تقديمه الملاذ الآمن لمنفذي تفجيرات بالي والذين انتهى الأمر بإعدامهم شنقا في عهد يودويونو.

وفريق لا يزال متمسكا بمواقفه الجماعة الأصلية المتشددة والهادفة إلى القتل والتدمير باسم الجهاد ومقاومة "الكفار"، ويقال أن الفريق الأخير تحت قيادة نور الدين محمد توب الذي يبدو أن سبب انشقاقه عن الجماعة الإسلامية الأصلية، وتأسيسه في عام ٢٠٠٦ لما صار يعرف بتنظيم قاعدة الجهاد أو "تنظيم القاعدة في الأرخبيل الماليزي"، هو اعتراضه على سياسات الجماعة الإسلامية في ضرب الأهداف السهلة التي توقع خسائر في صفوف المدنيين من مسلمي اندونيسيا أكثر من تحقيقها لخسائر في صفوف "أعداء الإسلام"، وكان توب قد تمكن من الهرب في ابريل/نيسان/٢٠٠٦ قبيل ساعات من اقتحام الشرطة الاندونيسية لمخبئه الآمن.

وهناك من يضيف إلى الفرق الثلاثة السابقة فريقا رابعا يقوده المدرس الاندونيسي الشاب "أمان عبد الرحمن" واختار لنفسه اسم "جماعة التوحيد والجهاد"، وفريقا خامسا ينضوي تحت لوائه بقايا الجماعة الإسلامية الأصلية بقيادة "أبو بكر باعاشير" رجل الدين الخبيث الذي يدعي المسكنة والورع والتقوى، فيما هو العقل المدبر والمحرض على نحو ما تبين أثناء جلسات محاكمته في عام ٢٠٠٣. على أن الانقسام المذكور – في رأي بعض المحللين – لا يعني أن الفرق التي أتينا على ذكرها أعداء لبعضها البعض، بمعنى أنها ستبلغ السلطات عن مكان هذا المطلوب أو ذاك أو تقدم معلومات عن هذه العملية أو تلك، بل يمكن القول انه على العكس من ذلك، ستساعد وتمنح الأمان لبعضها البعض لأن ما يجمعها أكثر مما يفرقها. والحال أن ما حدث في جاكرتا من أعمال إرهابية في يوليو/تموز يؤكد مجددا انه رغم ما قيل ويقال عن انشقاق الجماعة الإسلامية وتفرقها وعدم وجود قائد ميداني حقيقي يمسك بزمام أمورها، فإنها قادرة على معاودة تنفيذ أعمالها القذرة بدقة وحرفية، مستهدفة ليس أرواح الأبرياء أو المصالح الاجنبية فقط وإنما أيضاً استهداف الاقتصاد الاندونيسي الذي بدأ يتعافى منذ أن تسلم الرئيس يودويونو منصبه في عام ٢٠٠٤، من بعد سنوات من التدهور والكساد، فرغم أن يودويونو لم ينجح في حل كل المعضلات الاقتصادية، بدليل بقاء معدلات البطالة مرتفعة، وبقاء البنية التحتية في حاجة ماسة للتحديث والتطوير، وتغلب دول أخرى مجاورة على اندونيسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية، فانه من ناحية أخرى حققت إدارته للبلاد معدلات نمو بنسبة ٦ بالمئة، وهو ما لم تحققه سوى ثلاث دول من دول شرق آسيا هي : فيتنام ومنغوليا والصين.

لكن قبل نشر التقرير بيوم واحد، استطاع انتحاري اندونيسي أن يسجل اسمه واسم رفيق له كضيفين في فندق ماريوت جاكرتا الفخم، بل واستطاعا – رغم الإجراءات الأمنية المشددة – أن يتجاوزا نقاط التفتيش ويدخلا معدات ومواد للتفجير إلى غرفتهما رقم ١٨٠٨ التي أتضح لاحقا أنها كانت بمثابة مركز لقيادة العمليات لتفجير فندق ماريوت والفندق الآخر المواجه له (ريتز كارلتون).

وقد تبين مما سجلته كاميرات فندق ماريوت الأمنية أنه في صبيحة الجمعة السابع عشر من يوليو/تموز/٢٠٠٩ كان احد الانتحاريين يلبس قبعة "بيسبول" ويحمل خلف ظهره شنطة مربوطة بكتفيه ويجر وراءه حقيبة ملابس بعجلات، سائرا نحو قاعة الإفطار حيث كان يجتمع نحو ١٨ من رجال الأعمال الغربيين من بينهم مفوض التجارة الاسترالي. ولم تمر سوى دقائق حتى كان الانتحاري يفجر المكان بمن فيه، لتتبعه بعد دقيقتين فقط عملية تفجير انتحارية أخرى في فندق الريتز كارلتون، أودت بحياة ١٩ شخصا، وأصابت نحو ٥٠ آخرين بجروح متنوعة.

ولما كان هذان العملان الجبانان قد حدثا بعد ٩ أيام من الانتخابات الرئاسية، والتي فاز بها للمرة الثانية وبأغلبية ساحقة الرئيس الحالي يودويونو، بل حدثا بعد انتخابات رئاسية سادتها أجواء من السلام والابتعاد عن العنف والفوضى اللتين كثيراً ما خيماً على البلاد في العهود السابقة بسبب انقسامها عرقيا واثنيا وثقافيا وأيديولوجيا، ظهر من المراقبين من روج لنظرية أن أعداء وخصوم يودويونو ربما كانت لهم يد في أعمال التفجير تلك ليبرهنوا أن ما ادعاه الرئيس خلال حملات إعادة انتخابه من أنه نجح في لجم الإرهاب منذ وصوله إلى السلطة ليس صحيحا.

ومن ضمن ما زعمه مروجو هذه النظرية تبرئة رموز الجماعة الإسلامية الاندونيسية المتهمين دوما بالوقوف خلف هذه الأعمال القذرة تبرئة تامة، وتوجيه أصابع الاتهام

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com